S/PV.7879

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨٧٩

الأربعاء، ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد يلتشينكو	(أوكرانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد عاليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	إيطاليا	السيد كاردي
	دولة بوليفيا المتعددة القوميات	السيد يورينتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد أكاهوري

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1703374 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبلر.

السيد كوبلر (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أهنئ أوكرانيا على ترؤس المجلس لهذا الشهر.

لقد مضى أكثر من عام على توقيع الاتفاق السياسي الليبي في مدينة الصخيرات. وتلك السنة، ٢٠١٦، أستُغرِقت في السعي إلى تنفيذ الاتفاق والبدء بإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء ليبيا. ولئن لم يكن هناك تقدم كاف تقريبا، فقد تم تحقيق بعض المكاسب الهامة. ويواصل المجلس الرئاسي والمؤسسات الاقتصادية الليبية العمل معا بشأن صرف أموال ميزانية عام ٢٠١٧. والميزانية ستمكن الميزانية مؤسسات الدولة من تقديم الخدمات الأساسية التي تشتد الحاجة إليها. وقد ارتفع إنتاج النفط إلى أكثر ٠٠٠ ٧٠٠ برميل يوميا. وهذا يوفر للدولة الليبية الإيرادات التي هي في أمس الحاجة إليها.

أما على الصعيد الأمني، فإن تنظيم الدولة الإسلامية، الذي كان قبل عام يوسع أراضيه في ليبيا، لا يسيطر على أي أراضٍ هناك. ومع ذلك، لا يزال يشكل تهديدا. وأود مرة أخرى أن أخلد ذكرى الذين فقدوا حياتهم في مكافحة الإرهاب في أرض المعركة في سرت وبنغازي وفي أماكن أخرى.

وعلى الرغم من هذه المكاسب، فإن الليبيين ليسوا بعد في وضع يمكنهم من معالجة الأسباب الجذرية للانقسام.

وهذا العام يجب أن يكون عاما لاتخاذ القرارات – القرارات بشأن التعديلات المحدودة الممكنة للاتفاق السياسي الليبي التي من شأنها أن تمكن مجلس النواب من إقرار حكومة الوفاق الوطني؛ والقرارات المتعلقة بكيفية تشكيل قوة موحدة وقوية للجيش والشرطة، ولا يمكن تسريح الجماعات المسلحة بفعالية إلا بعد تشكيل هذه القوة؛ والقرارات بشأن أفضل السبل لاستخدام الإيرادات المتأتية من صادرات النفط والغاز بما يعود بالمنفعة على جميع الليبيين وإنهاء الحالة الإنسانية المتردية في البلد.

وأود أن أطلع المجلس على المعلومات المستجدة بشأن البند ١ الذي عرضته على الأعضاء في إحاطتي الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.7827).

أولا، وفيما يتعلق بالمسائل السياسية الحالية، شهد الشهران الأخيران إحراز تقدم مرئي ورؤى متقاربة من الشرق والجنوب والغرب بشأن إدخال التعديلات المحتملة على الاتفاق السياسي الليبي. ومعظم الأطراف متفقة على المبادئ التالية. أولا، يجب أن يبقى الاتفاق السياسي الليبي الإطار للعملية السياسية. ثانيا، لا بد من إيجاد حلول من خلال الحوار الشامل، وليس عن طريق العنف. ثالثا، ينبغي أن يقر مجلس النواب التعديلات التي يمكن إدخالها على الاتفاق السياسي بوصفها مجموعة عناصر، يعقبها إجراء تعديل دستوري تقره حكومة الوفاق الوطني. وأخيرا، ينبغي أن تعقد المناقشات تحت مظلة الأمم المتحدة. ومع ذلك، يجب أن تكون العملية

السياسية بقيادة الليبيين ويملكها الليبيون. فالليبيون وحدهم يمكنهم اتخاذ القرارات بشأن مستقبل ليبيا.

وفي العديد من الاجتماعات التي عقدت داخل البلد وخارجه على السواء، نوقشت التعديلات الممكنة، ولا سيما مسألة القيادة العليا للجيش الليبي؛ وتسلسل قيادة الجيش، وبخاصة دور اللواء حفتر؛ وتكوين مجلس الرئاسة ودوره في المستقبل. وأنا على ثقة بأنه ستوجد صيغة في الأسابيع المقبلة يمكن في إطارها البت في هذه المسائل وتقديم توصيات من أجل موافقة المؤسسات ذات الصلة عليها.

وفي كانون الثاني/يناير، شكلت المشاورات غير الرسمية لأعضاء الحوار السياسي الليبي في تونس وبيان القاهرة الصادر في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، معالم هامة في تحديد القضايا الخلافية. ولكن لا يمكن لأي فرد أو جماعة بمفردها أن تقرر سبل المضي قدما. ويجب أن يكون الأمر مسعى جماعيا. ويلزم جميع المؤسسات الليبية الاضطلاع بمسؤولياتها والتزاماتها نحو تنفيذ الاتفاق. فهي، مجتمعة، يمكنها المضي قدما بالعملية نحو إقرار حكومة. ولا يمكنها تلبية احتياجات المواطنين الليبيين إلا بالقيام بذلك. وفي هذا الصدد، أناشد مجلس النواب اختتام مداولاته وتسمية وفده من أجل إجراء المزيد من المناقشات.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالجهود التي تبذلها الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية، التي تواصل الإسهام في تعزيز توافق الآراء. لقد حضرت مؤتمر الدول المجاورة المعقود في القاهرة في ٢١ كانون الثاني/يناير واجتماع لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا الذي عقد في برازافيل، في ظل رئاسة الرئيس ساسو نغيسو، في ٢٧ كانون الثاني/يناير. وأثار إعجابي اتساق النهج الذي اتخذته الدول المجاورة والاتحاد الأفريقي على السواء. وأسهمت اللجنة الثلاثية التي شكلت بين الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة في تحسين التنسيق وبناء الثقة. واتفقنا في اجتماع عقد في القاهرة في ٢١ كانون الثاني/يناير على إشراك الاتحاد الأوروبي في هذا المحفل الهام. وشهدت الأسابيع الماضية مسعى لأفضل الممارسات حقا بشأن كيفية التوفيق بين آراء الليبيين، من جانب، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة، من جانب آخر.

ثانيا، لا يمكن أن تستمر أية عملية سياسية بدون معالجة مسألة الجماعات المسلحة وانتشار الأسلحة. ومع أن بعض هذه المجموعات تسيطر عليها اسميا مؤسسات الدولة، فإن العديد منها مدفوعة بالمصالح الضيقة. ويمثل التشكيل الجاري للحرس الرئاسي خطوة في الاتجاه الصحيح. بيد أن الحرس الرئاسي ليس بديلا عن بناء جيش ليبي موحد؛ فهو تدابير انتقالي. ويجب إدماج الحرس الرئاسي حالما يتم التوصل إلى توافق آراء على هيكل القيادة للجيش الليبي الموحد في المستقبل. ويجب تمكين المؤسسات الأمنية الوطنية، بما في ذلك الشرطة، وتطويرها. ولا توجد أية بدائل؛ فبدون إنشاء جيش وشرطة قويين، لا يمكن تسريح الجماعات المسلحة. ويستحق مواطنو ليبيا توفير الأمن وإنهاء تفشي الجريمة والخروج على القانون.

ثالثا، مع أن تنظيم الدولة الإسلامية لم يعد يسيطر على أرض، فإن مكافحة الإرهاب أبعد ما تكون عن الانتهاء. فلا تزال حدود البلد سهلة الاختراق. ولا يزال الإرهابيون والمتاجرون بالبشر وبالأسلحة والعصابات الإجرامية يستغلون الفراغ الأمني. ويشعر جيران ليبيا عن حق بالقلق من أن هذا سيؤثر على أمنهم بالذات. وأرحب أيضا بجهود المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، لمساعدة الدول الإقليمية على تحسين قدراتها وتنسيقها. والمطلوب هو إيجاد الحلول الإقليمية بغية التصدي الفعال والشامل للتهديدات الأمنية. وحان الوقت الآن لتعزيز الانتصارات التي تحققت بشق الأنفس في مكافحة الإرهاب. واشعر بالسرور من الجهود المبذولة لوضع وتنفيذ خطط ما بعد التحرير في سرت

وبنغازي. وسأواصل العمل مع المجلس الرئاسي والمجتمع الدولي على تلبية الاحتياجات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية وتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والإنعاش.

رابعا، شهدت الأشهر الأخيرة تطورات إيجابية في الأداء الاقتصادي في ليبيا. فليبيا بلد غني وذو موارد طبيعية وفيرة. ولكن بالرغم من ثراء البلد، فإن الظروف المعيشية والخدمات العامة تعاني من التدهور في السنوات الأخيرة. إن ضعف المؤسسات وسوء الإدارة المالية والفساد، ضمن عوامل أخرى، تحدث آثارها السلبية. وفي الوقت الحالي، فإن لدى ليبيا ميزانية موحدة. واتفق المجلس الرئاسي والمصرف المركزي على إطار لميزانية عام ٢٠١٧ بلغ ٣٧,٥ بلايين دينار ليبي.

وهذه فرصة لمعالجة تقديم الخدمات التي تشتد الحاجة إليها. ويجب منح الأولوية لبعض القطاعات. فالخدمات الصحية غير كافية. وفي زيارتي لمستشفى للأطفال في طرابلس، شهدت بصورة مباشرة الآثار المترتبة على سوء الإدارة وعدم كفاية التمويل. ومع إفتقار المستشفى إلى الإمدادات الأساسية والأدوية، فإن الناس تركوا لإيجاد الوسائل الخاصة بهم للتخفيف من معاناة ذويهم. ويجب على المجلس الرئاسي والحكومة أن يعملا بسرعة على معالجة ضعف تقديم الخدمات والتصدي للتحديات الاقتصادية القائمة.

خامسا، يجب معالجة حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والهجرة غير القانونية بشكل جدي وشامل. فلا تزال سيادة القانون تتعرض للتقويض من جانب الجماعات المسلحة التي تقوم بعمليات الاختطاف وإساءة المعاملة وارتكاب انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب. ولا بد من وضع حد لذلك. أود أن أبدي ملاحظة خاصة بشأن محنة المهاجرين. إن ثروة ليبيا جعلتها لفترة طويلة بلدا جاذبا للمهاجرين الاقتصاديين. ولا يزال عملهم يسهم في تنمية البلد. ومع ذلك، فإن المهاجرين معرضون لخطر بالغ. فمن هم قيد الاحتجاز ليس لديهم حق اللجوء إلى القانون ويعانون من ظروف مروعة. وقضى العديد منهم نحبه.

وأصدرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في ١٣ كانون الأول/ديسمبر تقريرا تفصيليا عن الحالة الكارثية وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز. وقدمنا توصيات محددة إلى السلطات الليبية والمجتمع الدولي. ومع أننا نتفهم على نحو كامل شواغل الدول المجاورة والمنطقة، فإن جميع الإجراءات يجب أن تحترم القانون الإنساني الدولي وكرامة المهاجرين. إنني أعمل بالترافق مع المنظمة الدولية للهجرة، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على معالجة هذه المشاكل. وتشمل هذه الجهود إنقاذ الأرواح في البحر، ومكافحة الاتجار بالبشر، وتدريب حرس السواحل الليبية.

وأود أيضا أن أؤكد مجددا على استمرار دعمي لرئيس هيئة إدعاء المحكمة الجنائية الدولية. ويمكن أن يشكل الاتجار بالبشر جريمة ضد الإنسانية، ويمكن أن تحاكم عليه المحكمة الجنائية الدولية.

وإلى جانب الاتفاقات المؤسسية والسياسية، فإن عملية المصالحة الوطنية تأخرت لفترة طويلة. وهناك حاجة إلى عملية لتضميد جراح سنوات من النزاع والاضطهاد. وفي كانون الثاني/يناير، عقدنا حلقة عمل في مالطة مع خبراء وناشطين ليبيين بغية وضع خريطة طريق لتحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا. ونحن بحاجة إلى إيجاد السبل الكفيلة بدعم المصالحة المجتمعية، وجعل صداها يتردد على المستوى الوطني. وسننشئ المزيد من قنوات الاتصال بين الزعماء التقليديين، والشيوخ والشباب، وأيضا مع النساء، الائي غالبا ما يبقين على هامش هذه العمليات.

ويثلج صدري استئناف الجهود الليبية والأنشطة الإقليمية، ولا سيما من جانب جيران ليبيا، للتغلب على المأزق السياسي.

لقد بدأنا نرى نشوء توافق في الآراء بين الأطراف. إن ٢٠١٧ يجب أن يكون عام القرارات والانفراج السياسي.

وأود أن أشكر مجلس الأمن على دعمه المتماسك. فليس هناك بديل عن إيجاد حل سياسي مستدام، يمسك الليبيون بزمامه. ولا يزال الاتفاق السياسي الليبي يوفر إطارا صالحا لحل الخلافات واستعادة عملية الانتقال الديمقراطي. ويحدونا الأمل في أن نشهد، باتخاذ قرارات وإجراءات جريئة، انفراجا سياسيا يمكن أن يعيد ليبيا إلى مسار السلام والازدهار والاستقرار. إن شعب ليبيا يستحق ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوبلر على إحاطته الإعلامية.

طلب ممثل أوروغواي الكلمة للإدلاء ببيان.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد كوبلر على إحاطته الإعلامية وعلى عمله الدؤوب.

بعد مرور أكثر من عام على توقيع الاتفاق السياسي الليبي، لم يتم للأسف إحراز تقدم كبير في عملية الانتقال السياسي التي أضفت الشرعية بشكل ملموس على إنشاء المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني. و لم يحظ المجلس إلا بدعم محدود جدا في النظام السياسي الليبي، الأمر الذي يقوض فرص سرعة تحقيق الاستقرار في البلد ووضعه مرة أخرى على المسار المؤدي إلى العودة إلى الحالة الطبيعية. ومن المهم للغاية أن ينجح المجلس الرئاسي في تأمين دعم واسع النطاق بين السكان، وبالتالي تحقيق الشرعية الكاملة، وإلا سيكون من الصعب عليه جدا أن يحكم البلد، أو حتى معظم أراضيه، في نهاية المطاف.

من الأنباء القليلة التي يمكننا تسليط الضوء عليها التقدم المحرز في مكافحة الإرهاب، والذي مكن من إلحاق الهزيمة بقوات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، ولا سيما في مدينتي سرت وبنغازي. ونرحب أيضا بإعلان منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن القضاء على ترسانة الأسلحة الكيميائية الليبية المتبقية بعد نقلها من البلد بغرض تدميرها لاحقا، تمشيا مع أحكام القرار ٢٢٩٨ (٢٠١٦).

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على الشعب الليبي بالنظر إلى أنه، وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هناك أكثر من مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة. وبالمثل، فإننا نشعر بالقلق إزاء المعلومات الواردة في أحدث تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2016/1011). إن التقرير يدين الهجمات على البنى التحتية المدنية، ولا سيما المستشفيات والمرافق الطبية. وبعد مرور سنة تقريبا على اتخاذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، نلاحظ مع القلق استمرار تلك الجرائم. ومن ثم، نود الحصول على مزيد من المعلومات عن تلك الهجمات، بما في ذلك عددها وعدد الضحايا وأي معلومات أخرى قد تُعتبر ذات أهمية لتسليط الضوء على هذه الأعمال الخسيسة.

إن حالة المهاجرين، الذين يستخدمون ليبيا كبلد منشأ وعبور من أجل العبور إلى أوروبا هربا من الجوع والحرب والأزمات السياسية في بلدانهم، لا تزال بائسة. فعلى الرغم من التدابير التي اتخذها مجلس الأمن، زاد عدد الوفيات الناجمة عن غرق السفن المتهالكة في البحر الأبيض المتوسط في عام ٢٠١٦، على الرغم من تراجع إجمالي تدفقات الهجرة مقارنة بالسنوات السابقة. وفي هذا الصدد، فإن الاجتماع الذي عُقد قبل بضعة أيام بين رئيس الوزراء السراج ومسؤولين في الاتحاد الأوروبي يكتسي أهمية خاصة في محاولات الحد من تدفقات الهجرة. ويحدونا الأمل في أن تمنح التدابير التي سيجري اعتمادها الأولوية للحقوق الإنسانية للمهاجرين واللاجئين.

ونؤكد من جديد دعمنا للممثل الخاص للأمين العام ولدور بعثة الأمم المتحدة. ونحثهما على مواصلة عملهما المشترك مع رئيس الوزراء السراج والمجلس الرئاسي لحكومة

الوفاق الوطني. وسيكون ذلك أساسيا في قدرة الحكومة على التمتع بالشرعية في جميع أنحاء البلد، الأمر الذي يمثل السبيل الوحيد لتمكنها من التعجيل بالتصدي للتحديات الهائلة أمامها في تلبية الاحتياجات المتعددة والمتنامية في ليبيا، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والأزمة الإنسانية والاقتصادية والأمنية الخطيرة التي تؤثر على الملايين من الناس. وفي هذا السياق، نعتقد أنه سيكون من المهم أن نحدد بعناية الولاية الجديدة للبعثة. وبالمثل، فإن الاستعراض التقييمي الاستراتيجي الذي أوصى الأمين العام بإجرائه في تقريره الأخير سيتيح فرصة جيدة لتعديل وجود الأمم المتحدة في ليبيا على نحو يتلاءم مع الحقائق السياسية والتشغيلية والأمنية على أرض الواقع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات الكلمة للإدلاء ببيان.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تقدر دولة بوليفيا المتعددة القوميات الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وتعيد التأكيد على دعمها للعمل الذي يقوم به هو وفريقه.

ويؤسفنا أن حكومة الوفاق الوطني، التي تدعمها البعثة، لم تحرز تقدما كبيرا في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي. ومع ذلك، نؤكد أن أي جهد من جانب مجلس الأمن ينبغي أن يؤدي إلى إيجاد حل سياسي سلمي للنزاع، يراعي بشكل شامل أيضا مصالح أبناء الشعب الليبي ويحترم حقوقهم.

ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نشيد ونشجع المكافحة الحازمة من جانب الشعب الليبي وحكومته لتنظيم داعش. ونؤكد على أنه يجب تيسير وكفالة المساعدة الإنسانية الضرورية للسكان، فيما يجري تحرير الأراضي. إننا ندين بشدة الإرهاب وأي نوع من العنف السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، بغض النظر عن مرتكبيه أو دوافعهم.

وبالمثل، أود أن أسلط الضوء على توقيع مذكرة تفاهم بين ليبيا وإيطاليا في ٢ شباط/فبراير، والتي تهدف إلى تعزيز المؤسسات الحكومية الليبية، وفي المقام الأول، النهوض بجهود الدعم الإنساني للاجئين الهاربين من المنطقة بسبب الأزمات الإنسانية والسياسية والاقتصادية الخطيرة التي تؤثر على المنطقة والذين بلغ عددهم الإجمالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وفقا للأرقام الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٣١٣ ٠٠٠ شخص وذلك منذ بدء النزاع في عام ٢٠١١.

ومن المهم إيجاد حل سياسي، يضع حدا للحالة المأساوية ليس في ليبيا وحسب، بل أيضا في المنطقة، بالنظر إلى الحقيقة المثيرة للقلق والمتمثلة في أن ٢٥٥ شخصا فقدوا حياتهم في البحر الأبيض المتوسط حتى الآن هذا العام أثناء فرارهم من الأزمة. وقد مات ٤ ٢١٨ شخصا غرقا خلال عام ٢٠١٦، وفقا لتقرير أصدرته المنظمة البحرية الدولية في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٧.

ونرى أن من واجبنا أن ننظر إلى الأمام وأن ندعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي سلمي لهذه الحالة المأساوية. ومع ذلك، وكما قلنا سابقا، تعتقد بوليفيا أن التذكير بالأسباب التي دعت مجلس الأمن إلى مناقشة هذه المسألة اليوم أمر مهم وحسن التوقيت. وأشير مرة أخرى إلى سياسات التدخل وتغيير النظام، والتي أُبيدت بسببها مجتمعات سكانية بأكملها وجرى شن هجمات أدت إلى ظهور التنظيم الذي يسمي نفسه الدولة الإسلامية وصعوده. وانتقلت هذه الظاهرة إلى العديد من بلدان المنطقة، مما كان إيذانا ببدء فترة من عدم الاستقرار لا يزال لها أثر كارثي حتى يومنا هذا، وليس في المنطقة وحدها.

وما زلنا نتذكر عبارة

(تكلم بالإنكليزية)

”لقد جئنا، ورأيناه ميتا“.

(تكلم بالإسبانية)

لقد مات فعلا، ولكن مات أيضا آلاف مؤلفة من الليبيين. وفي الواقع، لا يزال آلاف مؤلفة من الليبيين يموتون نتيجة لذلك التدخل السياسي. واسمحوا لي أن أُذكر بتصريح أدلى به السيد مايكل فلين، المدير السابق لوكالة استخبارات الدفاع في الولايات المتحدة:

(تكلم بالإنكليزية)

”لقد كان ذلك كارثة. إنه لم يكن فشلا؛ لقد كان كارثة. لقد زدنا الطين بلة. وكل ما أعرفه أننا أطحنا بشخص في ليبيا – وأكرر أنه لم يكن شخصا عظيما، ولكنه كان شخصا حافظ على الاستقرار في محيط سيء“.

(تكلم بالإسبانية)

إننا نعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتعلم من دروس الماضي. فقد أدت سياسات التدخل وتغيير الأنظمة إلى عدم استقرار تجاوز الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا. ولا يمكننا الوفاء بالولاية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والهدف المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، وهو الهدف الرئيسي لعمل المجلس، إلا بالاستفادة من هذه الدروس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد المجربي (ليبيا): يطيب لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. كما أشكر السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية، وأؤكد لكم دعم حكومة الوفاق الوطني للجهود التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل مساعدة الأطراف الليبية على التوصل إلى توافق كامل في الآراء حول مختلف المسائل الخلافية، لإخراج ليبيا من أزمتها ووقف نزيف الدم ورفع المعاناة عن الشعب الليبي.

كما لا يفوتني أن أثمن الدور المحوري لدول الجوار العربية في مساعيها لحل الأزمة الليبية. ونستذكر في هذا الصدد اجتماع وزراء خارجية دول الجوار الذي عقد في ٢١ كانون الثاني/يناير في القاهرة، برئاسة معالي وزير الخارجية المصري، وهو ما أثمر عن نتائج طيبة تهدف إلى عودة الاستقرار إلى ليبيا والحفاظ على وحدتها ولحمة شعبها، إضافة إلى اللقاءات الثنائية التي أجرتها مصر مع مختلف الأطراف الليبية ممثلة في السيد رئيس مجلس النواب الليبي والسيد رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق. كما نثمن عاليا ما ورد في البيان الختامي لاجتماع اللجنة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي ودول جوار ليبيا، الذي عقد بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير في الكونغو برازافيل، والذي دعا الأطراف الليبية إلى التوافق حول تعديل الاتفاق السياسي الليبي إذا لزم الأمر، مؤكدا دعم هذه الدول للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني ومجلس النواب ومجلس الدولة.

ما زالت معاناة الشعب الليبي تتفاقم يوما بعد يوم على مختلف الصعد الاقتصادية والأمنية والصحية، بسبب استمرار سوء الأوضاع الأمنية والانقسام السياسي في البلد. وبالرغم من كل المحاولات الجادة من عدة أطراف وطنية لإسعاف الوضع وحلحلة الأزمات المتراكمة والموروثة، فإن تباين الرؤى السياسية بين الأطراف الفاعلة قد ساهم في استدامة عدم الاستقرار وأدى إلى تعطيل العديد من المهام المنوطة بالحكومة، خاصة فيما يتعلق بحياة المواطن بشكل عام. ونأمل أن تستمر الجهود الإقليمية والدولية من أجل التوصل إلى توافق سياسي بين الأطراف الليبية بما يحقق الأمن والاستقرار في البلد ويمكن حكومة الوفاق من القيام بأعمالها على أكمل وجه.

وبالرغم من كل ذلك، هناك مؤشرات إيجابية فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي تمثلت في زيادة الصادرات النفطية، حيث وصلت إلى ٧٠٠ ٠٠٠ برميل في اليوم، إضافة إلى تسييل المبالغ المتفق عليها في اجتماع لندن، وهو ما من شأنه تمكين

حكومة الوفاق الوطني من معالجة الضيق الذي يعاني منه المواطن في الوقت الحاضر.

وفي الختام، نشدد على أن نجاح حكومة الوفاق الوطني يتوقف على تنفيذ بنود الاتفاق السياسي، بدءا بالتدابير الأمنية، التي تشمل حماية مقار الحكومة من خلال الحرس الرئاسي، الذي يجري تكوينه، وتوحيد الجيش النظامي والشرطة، التي تخضع للقانون العسكري ولمبدأ القيادة والسيطرة، وذلك لتأمين المدن والحدود الليبية وتوفير كافة الإمكانيات لهما لمواجهة التحديات التي تعصف بالبلد، من إرهاب وهجرة غير شرعية وتهريب، ولتأمين الحقول النفطية ومحطات توليد الكهرباء. ولكي تتمكن الجهات المذكورة من القيام بمهامها على الوجه المطلوب، يتطلب الأمر استثناءها من الحظر، المفروض من قبل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، لتتحصل على الأسلحة والمعدات اللازمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.